

الضرب عن الفقر ومن له على فقير دين واراد جعله عن زكاة العين فالحيلة
ان يتصدق عليه بواجبه عنه عن دينه وهو افضل من غيره ولو امتنع
المديون من دفعه له مديده وبأخذه عنه لكونه ظمير يحسن نفسه
فان ما دفعه رفعه الى القاضي فيكفها قضاء الدين او يوكل المديون
خادم الدين بقبض الزكاة فيكفها عنه فيقبض الوكيل صار ملكا
للكل ونظر فيه بان كان عزله فبذره وياق ما تقدم ودفعه با
يوكله ويغيب فلا يسلم المال الى الوكيل الا في غيبته ومنهم من اختار
ان يقول كلما غلظت فانت موكل ورفع فان في حجة التوكيل اختراعا
فان كان للطالب شريك في الدين يخاف ان يشاركه في الدين في
ان يتصدق بالدين بالدين ويحب المديون ما قبضه للدين فلا
يشاركه والحيلة في التوقف بها التصدق على فقير فهو يرضى
فيكون الثواب لها وكان في تحرير المسألة **الرابع** في القديرة ارا
القديرة عن صوم ابية او صلاته وهو فقير يعطي مئوبين من الخنطة
فقير ان يسهو شبهه فيعطيه هكنا الى ان يتم **الخامس** في الحاد اذا
اراد الاقابي دخول مكة بغير اعراف من الميثاق فصد مكانا اخر
داخل المواقيت كبستان بني عامر اذا اراد ان يكون لبنته محرم في
السنة يزوجه من عبدك بعلمها فقط **السادس** في النكاح ادعت امرأة
نكاحه فانكره ولا بينة ولا يمين عند الامام عليه لا يملكها التزوج ولا
يؤمر بتطليها لانه يصير مقرا بالنكاح فالحيلة ان يامر القاضي ويقول
ان كني امرئي فانت طالق **الثامن** لو ادعى نكاحها وانكرت فالحيلة في
دفع الدين عنها على قولها ان تزوج باخر واختلف في حجة اقرارها بالنكاح

طلب

بان
وكيل

غائب والحيلة في حجة هبة الاب شيئا من مهر بنته للتزوج بها ان كانت
كبيرة فانه يهب له كما ابا فطحي انما ان تزوجت الاذن فانها ضامن
فيصير ان كانت صغيرين فالحيلة ان يحل الزوج البنت بذلك القدر على
الاب ان كان مليا فيصير مير الزوج واذا اراد ان يزوجه عبد على ان يكون
الامر له بزوجه على ان يرعون امرها عبد المولى بطريق المولى كل اراد
واذا اختلفت المرأة الاخرى من بلد هاتين تزوجه على مهر كذا اعلى ان يحجها
فاذا اخرجها كان طهاتام مهر مثلها او تزوجه ابيا او ولد هابن فاذا
اراد اخرجها معها المقر له فان خاف المقر له ان يخلفه في تزوج ان له
عليه ما كان له اياها من ذلك المال شيئا فاذا اختلفت الاب والابن او ابنته
شيئا من بيتن به او يتكفل له ليكون على قول العدل فان محمد اختلف
في الاقرار ان اراد ان يتزوجها وخبر من اولياها توكله ان يزوجه
فانه يقول بخفض الشهود وتزوجت المرأة النبي التي جعلت امرها
الي بعد ان كان اجوزة الحضانة ان كان كفوا وذكر الحلواني ان
الحضانة رجل يجازي في العلم بهما الاقربا له ولو ادعت عليه مهرها وكان
قد دفعه الى ابها وخاف ان يحارها ينكر اصل النكاح وجاز له الطرف
انه ما تزوجه على حين افاصد اليوم والاعتبار لبنته حيث كان مطرا
حلت لا يتزوج فالحيلة ان يزوجه فصولي ويحتم بالنكاح وكذا ان تزوج
ولو طلق لا يزوجه بنته فزوجها فصولي واخرازا لا يزوجه **السابع**
في الطلاق كتب الى امرأته كل امرأة في غيرك وغير فلانة طالق **الرباعي**
في طلاقه وبعد الكتاب لم تطلق فلانته وهذه حيلة جديدة والحيلة
الطهارة فلان يقول المحلل قبل العقد ان تزوجتك وجامعتك

حلف لا يتزوج فوجهه
واجاز ما يفعل لم يثبت

يقول المحلل ان تزوجتك
وجامعتك فانت طالوقا